أنماط السياسات التجارية
– تحليل تأثير سياسة الحماية التجارية (حصص الاستيراد) على التشغيل–

بخدة زقار*، لعلا نورية**

الإرسال: 19/12/2021
القبول:19/09/2022
النشر:09/10/2022

ملخص :*من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، تجد الدول، ، نفسها أما مفارقة صعبة تتراوح من فرض قيود تجارية إلى الحرية التجارية المطلقة، من أهم القيود تقييد عملية الاستيراد عن طريق فرض حصص عليه، إلا أن لهذه العملية آثارا على المديين المتوسط والبعيد وذلك على المجمعات الاقتصادية الوطنية الكبرى على راسها الشغل. هذا على الصعيد الوطني، أما على الصعيد الدولي قد يطرأ هاجس آخر لدى الدول النامية وهو الحفاظ على السلم الخارجي من خلا المحافظة على علاقتها مع باقي دول العالم. لذا تنتهج أغلب الدول المتقدمة سياسة الحرية التجارية والتي من شأنها تخفيض أسعار المنتجات المحلية بسبب المنافسة والتي تؤدي بدورها إلى انخفاض اليد العاملة المشغلة، كما أن البطالة الناجمة عن تحرير قطاع معين تؤدي إلى زيادة عرض اليد العاملة وهو ما يتيح الفرصة بالنسبة للمؤسسات الناشئة والتي قد تعتبر بالنسبة إليها يد عاملة مؤهلة وذات خبرة.. لذا يمكن القول أن آثار سياسة تقييد الواردات تختلف من بلد لآخر، ووضعها يقترن بتدابير احترازية تسعى من خلالها الدول إلى المحافظة على حد ادنى من المستوى المعيشي للأفراد.*

الكلمات المفتاحية :*التجارة الخارجية، سياسة الحماية التجارية، أدوات السياسة التجارية، نظام حصص الاستيراد، التشغيل.*
تصنيف JEL:F13، F14، F23، F64.

Types of tradepolicies
- Analysis of the impact of trade protection policy (Import quotas) on employment

Abstract:*In order to achieve conomic growth countries, find them selves facing a difficult paradox ranging from imposing trade restrictions to absolute commercial freedom. One of the most important restrictions is to restrict the import process by imposing quotas on it, except This process has effects in the medium and long term on the major national economic aggregates, especially employment. This is at the national level. On the international level, another obsession may arise among developing countries, which is maintaining external peace by maintaining their relations with the rest of the world. Therefore, most developed countries adopt a policy of trade freedom, which would reduce the prices of local products due to*

*طالب دكتوراه السنة الثالثة جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر، bakhedda2013@hotmail.com...(المؤلف المرسل)
**أستاذة محاضرةأ،جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر،n_laala@yahoo.fr

competition, which in turn leads to a decrease in the employing labor force, and unemployment resulting from the liberalization of a particular sector leads to an increase in the supply of labor, which provides an opportunity for emerging enterprises, which may be considered for them, it has a qualified and experienced workforce. Therefore, it can be said that the effects of the setting of restricting imports differs from one country to another, and to put it, is associated with precautionary measures through which countries seek to maintain a minimum standard of living for individuals.

Keywords :*foreign trade, trade protection policies, trade policies tools, import quota system, employment.*

JEL Classification :F13, F14, F23, F64.

مقدمة :

إن حجم المبادلات التجارية في نمو مستمر منذ سبعينيات القرن الماضي. هذه الظاهرة الاقتصادية، الهادفة إلى التوسع الخارجي للتجارة، هي قضية رئيسية للعولمة: وهو ما قد ينجر عنه عدة خلافات بين البلدان التجارية، وذلك ما أثبتته مئات النزاعات التجارية المعروضة على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (Javorcik, 2013, p137) ما يدفع بالعديد من هذه الدول إلى إعادة النظر في سياساتها التجارية الخارجية مثل ما فعلت كندا والعديد من البلدان المتقدمة الأخرى، والتي لديها عدد هام من النزاعات التجارية. حيث ومن أمثلة ذلك الخلاف العنيف الكندي الأوروبي حول هرمون اللحم البقري. فبعد أكثر من 20 عامًا من الخلاف، استبدلت أوروبا أخيرًا حظر استيراد اللحم الكندي بحصة استيراد.

هذه النزاعات التجارية تعتبر حافزا للدول على حماية أسواقها المحلية. سواء من خلال جملة من القيود أو اتخاذ قيد معين حسب سياسة كل بلد، تتمحور أغلبها حول حماية الشغل في قطاعات معينة (Jean-Sébastien Marchand, (2010), p2). لأن عملية فرض قيود على التجارة الخارجية قد يؤثر بطريقة أو بأخرى على حجم العمالة ويختلف ذلك من دولة لأخرى حسب درجة نمو كل بلد.

لذا سنتطرق في هذا المقال إلى الحديث عن السياسات التجارية ثم إلى مختلف الأدوات المستعملة في ذلك. في حين سيتم التركيز على آثار واحدة منها وهي سياسة نظام الحصص ورخص الاستيراد وتبيان آثارها على التشغيل في الاقتصاد الوطني.

الاشكالية:ماهي أدوات سياسة الحماية التجارية الخارجية؟ وما هو دور سياسة رخص الاستيراد على سياسة التشغيل في الاقتصاد الوطني؟

الفرضية:إن لسياسة نظام الحصص ورخص الاستيراد كأدوات تقييد للسياسة التجارية الخارجية آثارا إيجابية في حماية الشغل في الاقتصاد الوطني.

منهج الدراسة: من اجل الإحاطة بجوانب الإشكال أعلاه نستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم متطلبات الإشكالية.

الهدف من الدراسة :

- إبراز الفرق بين سياستي الحماية والحرية التجارية ودور كل منها على الاقتصاد الوطني وتأثيره على التجارة الخارجية للبلد؛
- التعريف بأدوات السياسة التجارية والتطرق إلى مختلف أنواعها؛
- إظهار دور سياسة نظام الحصص ورخص الإستيراد على التشغيل في الاقتصاد الوطني.

خطة الدراسة : سيتم تغطية هذه الدراسة من خلال ثلاث محاور أساسية:

1. مفهوم التجارة الدولية
2. أنماط السياسات التجارية
3. تحليل تأثير سياسة نظام الحصص ورخص الاستيراد على سياسة التشغيل

1. مفهوم التجارة الدولية:

مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة، فإنها لا تستطيع اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن، ذلك لأن اتباعها يجبر الدولة أن تنتج كل احتياجاتها، في حين أن ظروفها الاقتصادية والجغرافية لا تمكنها من ذلك، ومهما يكن ميل أي دولة إلى تحقيق هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى، إذ أن الدول كالأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع، وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لإنتاجها ثم تبادلها بفائض منتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها، أو تستطيع إنتاجها ولكن بتكلفة مرتفعة، يصبح عندها الاستيراد من الخارج مفضلاً.

إذن يمكن تعريف التجارة الخارجية على أنها:"عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل' (حمدي عبد العظيم، (2000)، ص 13).

وبالرغم من أن التجارة سواء الداخلية أو الخارجية هي نتيجة لقيام التخصص وتقسيم العمل (عادل أحمد حشيش، (2002)، ص 12) ، فقد جرت العادة أن الكثير من الاقتصاديين الذين يتعرضون لموضوع التجارة الخارجية على تأكيد الفوارق بينها وبين التجارة الداخلية استناداً إلى واحد أو أكثر من الفوارق التالية:

– التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية، في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العا..

– اختلاف العملة المحلية عن العملة الأجنبية، فنجد أن التجارة الخارجية تتم بعملات متعددة ولكن التجارة الداخلية تتم بعملة واحدة فقط.

– التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة، في حين أن التجارة الداخلية في ظل نظام واحا.

– وجود عقبات وموانع وتشريعات وقوانين تنظم التجارة الخارجية وتختلف عن تشريعات التجارة الداخلي.

– اختلاف طرق النقل، حيث أن 90 % من التجارة الخارجية تتم بالنقل البحري وجزء بسيط منها يتم بالنقل البري على عكس التجارة الداخلية.

– اختلاف ظروف السوق والعوامل المؤثرة فيه في حالة التجارة الخارجية، عنها في حالة التجارة الداخلية من خلال طبيعة المستهلكين، الأسعار، المنافسة، الأنظمة المسيرة للأسواق...إلخ.

– صعوبة انتقال عناصر الإنتاج في حالة التجارة الخارجية مقارنة بالتجارة الداخلية.

– اختلاف طرق وأساليب التمويل.

بعد أن تعرفنا على أهم الفوارق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية يمكن تعريف التجارة الخارجية من زاويتين مختلفتين:

- **المعنى الضيق**: ويشمل:

– الصادرات والواردات المنظورة (السلع).

– الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات).

- **المعنى الواسع**: ويشمل:

– الصادرات والواردات المنظورة.

– الصادرات والواردات غير المنظورة.

– الحركة الدولية لرؤوس الأموال.

– الهجرة الدولية للأفراد.

ويطلق الاقتصاديون على المعنى الضيق للتجارة الخارجية مصطلح " التجارة الخارجية " وعلى المعنى الواسع مصطلح " التجارة الدولية".

2. أنماط السياسات التجارية:

يتعرض نشاط التجارية الخارجية في مختلف بلدان العالم المتقدمة والمتخلفة على حد سواء لتشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة التي تعمل على تقييده بدرجة أو بأخرى أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي، ومجموعة هذه التشريعات واللوائح الرسمية وكل ما يلحق بها من أساليب وإجراءات تنظيمية متبعة من جهة السلطات المسؤولة في الدولة تسمى بـ " السياسة التجارية " (عبد الرحمان يسري أحمد، (2001)، ص152).

قد كثر الحديث عن السياسات التجارية باعتبارها "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التبادلية مع الدول الأخرى لتحقيق أهداف معينة"، بين من يدافعون عن حماية التجارة الخارجية، وأولئك الذين يحبذون تحريرها، وسوف نسلط الضوء على الحجج والأدوات التي يضعها كل من الحمائيين وأنصار حرية التبادل الدولي.

1.2. سياسة الحماية التجارية:

تعتبر سياسة الحماية التجارية من أقدم السياسات المتبعة في التاريخ الاقتصادي (مصطفى رشدي شيحة، (1998)، ص 217).

1.1.2.تعريف سياسة الحماية التجارية:

يمكن تعريف سياسة الحماية التجارية بأنها: "تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ إجراءات بقصد حماية سلعها أو سوقها ضد المنافسة الأجنبية" (السيد أحمد عبد الخالق، (2004)، ص 139).

2.1.2.حجج أنصار سياسة الحماية التجارية

يدافع المؤيدون عن هذه السياسة بالاستناد على عدد من الحجج منه:

- **حماية الصناعات الناشئة:** تعتبر الصناعات الناشئة صناعات ضعيفة لا تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية المتخصصة في إنتاج وتصدير سلع مماثلة، قد اكتسبت خبرة لا يمكن توفرها في بداية قيام الصناعات.
- **معالجة البطالة وتحقيق مستوى التوظيف** : الحماية التجارية تحد من الواردات، وبالتالي ترفع من مستوى الاستثمار، فإقامة المشاريع تعطي فرصة للعمل وبذلك تشغل الأيدي العاملة المتاحة، فيتم القضاء على البطالة أو التخفيض من حدتها عكس ما يحدث في حالة تحرير التجارة.
- **تفادي العجز في ميزان المدفوعات:** إن إتباع سياسة الحماية التجارية من خلال تقليل الواردات يساعد على تحسين العجز في ميزان المدفوعات.

- **زيادة إيرادات الدولة العامة:** من خلال الرسوم الجمركية المرتفعة على السلع الكمالية والسلع التي لها بدائل محلية، التي تفرضها سياسة الحماية.
- **مكافحة سياسة الإغراق:** تلجأ بعض الشركات الأجنبية لاحتكار الأسواق الخارجية، إلى بيع منتجاتها بأسعار أقل بكثير من الأسعار التي تبيع بها في سوق الدولة الأم، وذلك بغرض القضاء على الصناعة المحلية المنافسة لها أو بغرض الربح، وفي هذه الحالة يمكن للدولة أن تواجه سياسة الإغراق عن طريق اتباع سياسة الحماية التجارية.
- **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** إن سياسة الحماية التجارية تمكن الدولة من إنتاج العديد من السلع، أي تنويع هيكلها الإنتاجي، ويؤدي هذا التنويع إلى تقليل الأهمية النسبية لكل سلعة في تأثيرها على الناتج القومي أو الصادرات، ومن ثم مواجهة أخطار الأزمات الاقتصادية التي قد تحدث من حين لآخر.
- **اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية:** تشجع سياسة الحماية على إغراء رؤوس الأموال الأجنبية لدخول الدولة بقصد الاستثمار المباشر، تجنباً للرسوم الجمركية المفروضة التي تعرقل انتقال السلع، وهكذا تستخدم سياسة الحماية بقصد تشجيع صناعات وطنية يعتمد قيامها على رأس المال الأجنبي فيساعد ذلك على زيادة الدخل القومي (زينب حسين عوض الله 1998، ص 295).

3.1.2.أدوات سياسة الحماية التجارية:

تعتمد هذه السياسة على مجموعة من الأدوات التي يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع رئيسية كما يلي:

– **الأدوات السعرية:** يظهر أثر هذا النوع من الأدوات الحمائية على تيارات التبادل في أسعار الصادرات والواردات وأهمها:

– **الرسوم الجمركية:** وهي مبالغ تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية دخولا (واردات) أو خروجاً (صادرات)، ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية المطبقة في الدولة في وقت معين اسم التعريفة الجمركية.

– **الإعانات:** تقدم إعانات التصدير للمنتجين الوطنيين قصد تدعيم قدرتهم التنافسية في السوق الخارجية بخفض أسعار بيع منتجاتهم، وقد تقدم الإعانات بشكل مباشر أي بدفع مبلغ نقدي معين على أساس قيمي أو أساس نوعي، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق منح بعض الامتيازات وتدعيم المركز الاقتصادي للمنتج الوطني مثل الإعفاءات التخفيضات الضريبية أو التسهيلات الائتمانية، وعادةً ما يقابل دعم الدولة لصادراتها بالمثل من طرف الدول الأخرى أو بفرض الرسوم التعويضية على دخول السلع المعانة مما يقلل أهمية الإعانات المقدمة.

– **الإغراق:** يعرف نظام الإغراق بأنه بيع السلعة المنتجة محلياً في الأسواق الدولية بسعر يقل عن تكلفة إنتاجها، أو بسعر يقل عن أسعار السلع البديلة المماثلة، فالهدف الأساسي للإغراق هو السيطرة على الأسواق لأن البيع بسعر منخفض كفيل بالتأثير على المنافسين في تلك الأسواق.

– **الرقابة على الصرف وتخفيض قيمة العملة** : تعتبر هذه الأداة من الوسائل الغير مباشرة لتقييد التجارة الخارجية إذ أن العملات الأجنبية هي الوسيلة التي يمكن للأفراد والمؤسسات الاستيراد بواسطتها، فالحكومة يمكنها أن تقيد الواردات إذا تمكنت من السيطرة على كل مصادر العملة الأجنبية واستخداماتها، والرقابة على الصرف تتمثل في تدخل الحكومة بوضع قيود مباشرة على عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية.

كما قد تعمد بعض الدول إلى التغيير في سعر صرفها مقابل العملات الأخرى، والذي يعني تغييراً في الأثمان النسبية للسلع والخدمات المتبادلة بين الدول، هذا التغيير يؤدي إلى التأثير في حجم الصادرات وكذلك الواردات، ففي حالة

تغيير سعر الصرف بالانخفاض فهذا يعني انخفاض الأسعار الوطنية مقومة بالعملة الأجنبية وارتفاع الأسعار الخارجية مقومة بالعملة الوطنية مما ينقص الواردات.

- **الأدوات الكمية:** يعد نظام الحصص وتراخيص الاستيراد من أهم الأدوات الحمائية الكميا.

- **نظام الحصص:** يعمل هذا النظام على تحديد الكميات والقيم المسموح تبادلها مع طرف أجنبي، ويخص هذا القيد عادة الواردات.

- **تراخيص الاستيراد والتصدير :** يقترن تطبيق هذا النظام بنظام الحصص، حيث تعمد دولة الحصة إلى تقسيم الحصة الكلية المسموح باستيرادها او استيرادها من السلعة بين مختلف المستوردين الوطنيين الذين يرغبون في استيرادها، وتقوم دولة الحصة بوضع الأسس التي يتم بناء عليها توزيع الحصة على المستوردين، فقد يكون ذلك على أساس الاسترشاد بحجم النشاط الخاص بكل مستورد أو بمتوسط الحصة خلال المدة السابقة، وهذا النظام مفيد في حالة عدم رغبة الدولة في الإعلان عن حجم الحصة لسبب أو لآخر وكذلك إذا أرادت وضع رقابة على مستوردي السلعة.

كما عرفت المادة الاولى الفقرة الاولى من اتفاق المنظمة العالمية للتجارة إجراءات رخص الاستيراد على انها "الاجراءات الادارية المستخدمة في تنفيذ أنظمة الترخيص بالاستيراد التي تتطلب تقديم طلب أو ثائق أخرى للهيئة الإدارية ذات الصلة كشرط مسبق للاستيراد في الاقليم الجمركي للعضو المستورد" (اتفاق بشأن إجراءات الترخيص بالإستيراد، الموقع economy.gov.ae-two-agreement). أما بالنسبة للمشرع الجزائري فقد عرفته المادة 06 مكرر من الأمر 03-04 المعدل والمتمم بالقانون رقم 15-15 المؤرخ في 15 يوليو 2015 المتعلق بالقواعد المطبقة على عمليات الاستيراد والتصدير، على انه "شرط مسبق قبل تقديم وثائق لجمركة البضائع، زيادة على تلك غير المخصصة لأغراض الجمركة". أي أن الترخيص هو تصريح يصدر من سلطة حكومية لمستورد يسمح له بموجبه باستيراد كميات محددة من بضائع ةسلح محددة، لا يمكن استيرادا الا برخصة، حيث تسمح هذه الرخصة من التأكد من متطلبات الصحة والسلامة الاجبارية وضبط ومراقبة حركة التجارة عبر الحدود.

تجدر الاشارة أنه يؤخذ على نظام الحصص وتراخيص الاستيراد بأنه يفتح المجال لانتشار الفساد والرشوة للحصول على حصة أكبر، ويتيح الفرصة للمتاجرة في تراخيص الاستيراد بدل الانشغال في الاستيراد الفعلي.

- **الآثار الاقتصادية لنظام الحصص ورخص الاستيراد:** لتبيين الأثار الاقتصادية لنظام الحصص ورخص الاستيراد يتوجب علينا إدراج الرسم البياني رقم 01.
  - حيث أن الطلب الداخلي ممثل بالخط Dn
  - العرض الداخلي ممثل بالخط On
  - السعر الدولي P*

ففي حالة التبادل الحر يكون طلب السلعة X هو QQ2، العرض المحلي هو QQ1، حجم الواردات يمثل بالقيمة Q2-Q1.

اما في حالة فرض حصة استيراد فإن ذلك يعني وجود عرض مقيد (محصص) يمثل بالخط Onq، ويصبح سعر التوازن PQ، وهو ما يتوافق مع حجم الواردات Q4-Q3.

من خلال ما سبق نستنتج:

- طلب المستهلكين ينتقل من OQ2 إلى OQ4 وهذا ما يعكس خسارة رفاهية بالنسبة للمستهلكين المقدرة بالشكل bc.
- المنتجين المحليين يستفيدون من ربح ممثل بالمساحة a.
- اما المساحة d+e فتمثل فائض الصادرات الاجنبية وتسمى عائد الحصص " rente de contengintemet".

الرسم رقم 01: التاثير الاقتصادي لنظام الحصص

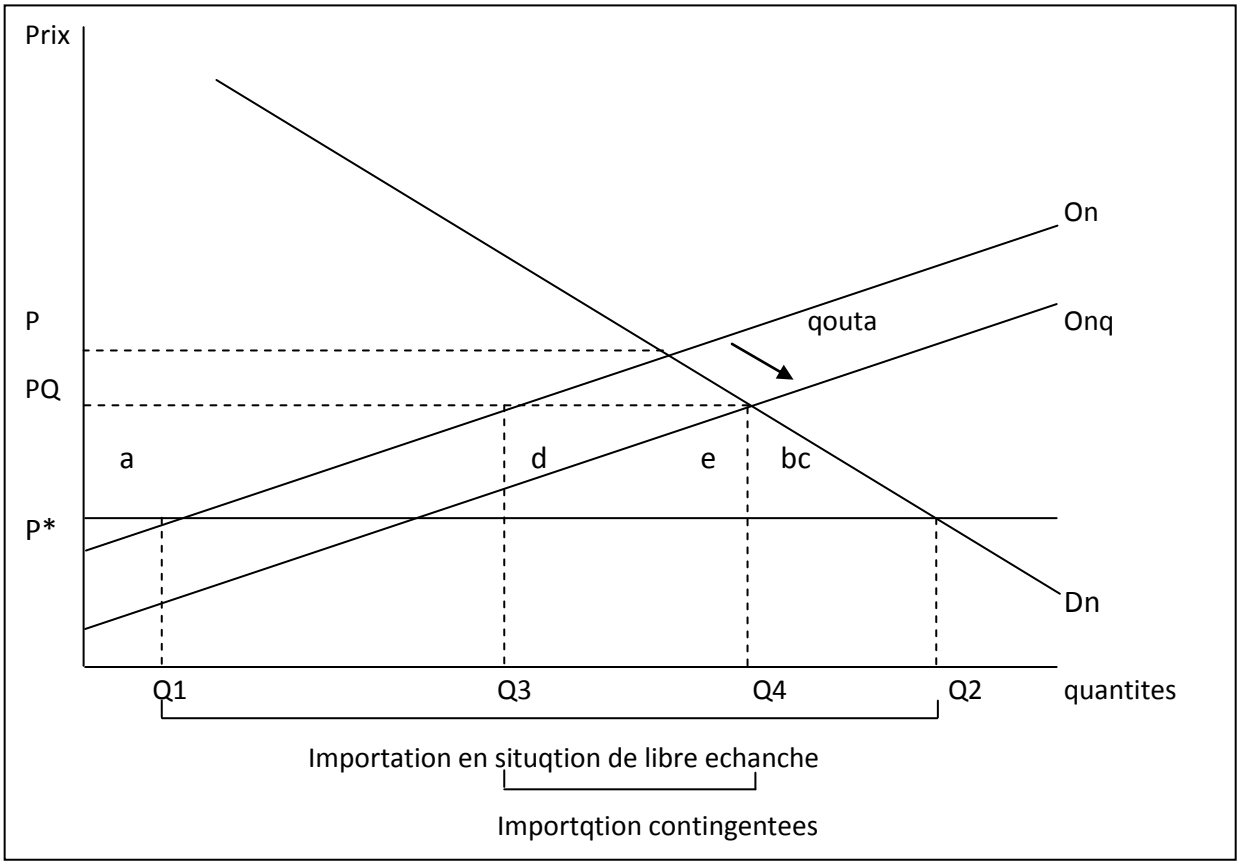

المصدر: arcangelo FIGLIUZZI, « econmie internationale » ellipses, 2006, p224.

يجدر الذكر أن نظام الحصص ارتبط بالحروب والأزمات، فقد اعتمدته الدول عند تدهور أسعار الواردات تدهورا كبيرا مما يهدد بالقضاء على النتجات المحلية، لذا تبنته الدول كلما دعت الحاجة الاقتصادية إلى ذلك. حيث تفضل الكثير من الدول اتباع هذا النظام لحماية الإنتاج المحلي مقارنة بنظام الرسوم للأسباب التالية:

تخفيض نسبة الواردات بصفة فعالة، مقارنة بالرسوم التي تترك فيها الحرية للافراد، فيعتبر بذلك حظرا جزئيا للواردات، يساهم على تشجيع الصادرات،

يتربط نظام الحصص برخص الستيراد إذ لا يجور الاستيراد إلا بموافقة الدولة، فحامل الترخيص هو وحده الذي بإمكانه يحق له أن يستورد السلعة.

– **الأدوات التنظيمية:** تحاول بعض الدول التأثير على التجارة الخارجية باستعمال أدوات تنظيمية، ومن أهم صور هذه الأدوات ما يلي:

- **المعاهدات التجارية:** هي معاهدات يتم التوصل إليها بأساليب دبلوماسية لتنظيم التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر، مثل الرسوم الجمركية والمعاملات الضريبية على السلع المتبادلة وتقوم المعاهدات التجارية على مبادئ عامة مثل المساواة، المعاملة بالمثل والدول الأولى بالرعاية أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطيها الدولة الأخرى لطرف ثالث.
- **الاتفاقيات التجارية:** هي اتفاقيات قصيرة الأجل عن المعاهدة، كما تتميز بأنها تشمل قوائم السلع المتبادلة وكيفية تبادلها، والمزايا الممنوحة على نحو متبادل فهي ذات طابع إجرائي وتنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة.
- **اتفاقيات الدفع:** وهي عادة مقترنة بالاتفاقيات التجارية، وقد تكون منفصلة عنها، وتنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين دولتين، لذلك يغلب على بنودها مسائل مثل تحديد عملة التعامل، كيفية تسوية الالتزامات أي من خلال فتح حساب العملات المحلية أو الدولية، تحديد سعر الصرف، تحديد العمليات الداخلة في التبادل ...إلخ.

هذه السياسة تنتشر بين الدول التي تتبع سياسة تجارية حمائية، لذلك فهي في تقلص مستمر مع الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية.

2.2.سياسة الحرية التجارية

تتلخص فكرة هذه السياسة في ضرورة إزالة كل القيود والعقبات المفروضة على التجارة بين المقيمين في الدول المختلفة، وقد نادت هذه السياسة منذ ظهورها بحق الأفراد والمؤسسات في القيام بالنشاط الاقتصادي والتبادل كما يرغبون وابتعاد الحكم عن التداخل كلما أمكن ذلك.

1.2.2.تعريف سياسة الحرية التجارية:

تعرف سياسة الحرية التجارية بأنها: "تلك السياسة التي تقوم على إصدار القوانين واللوائح واتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لإزالة وتحقيق القيود على علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي.

2.2.2.حجج أنصار سياسة الحرية التجارية:

ينادي أنصار سياسة الحرية التجارية بوجوب القيام بالمبادلات الدولية في نظام دولي خال من القيود والعراقيل استنادا إلى مجموعة من الحجج أهمها:

- **الحرية تسمح بالتخصص في الإنتاج** : حيث يتم تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية، فتتوسع في إنتاج تلك السلعة بما يفوق احتياجاتها المحلية، وتقوم بمبادلة ذلك الفائض من هذه السلعة إلى دولة أخرى تحصل منها على احتياجاتها من السلع التي تعاني من قصور نسبي في إنتاجها.
- **الحرية تسمح بانخفاض أسعار السلع الدولية:** استنادا إلى مبدأ التخصص وتقسيم العمل فإن حرية التجارة تؤدي إلى انخفاض السلع المستوردة التي لا يمكن إنتاجها في الداخل إلا بنفقات مرتفعة، لأن هذه السلع تنتج في الدول ذات الميزة النسبية في إنتاجها بالمقارنة مع بقية الدول وهذا ما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي للدولة لما تستورد السلع بسعر منخفض عوض إنتاجها محلياً بسعر مرتفع.
- **الحرية حافز للتقدم الفني:** تسمح الحرية التجارية في ظل المنافسة الحرة، بتنافس المنتجين لتقديم منتجاتهم، ويؤدي هذا إلى الابتكار وتطوير وسائل وأساليب الإنتاج من أجل تطوير المنتجات لكسب أسواق جديدة.

- **الحرية تحد من قيام الاحتكارات:** لا يستطيع المنتج أن يحتكر السوق ويفرض الأسعار التي تساعده، لأنه في ظل وجود حرية تجارية يمكن للمستثمر أن يستورد السلع بأسعار منخفضة ليمنع استغلال المنتج المحلي لـ.
- **الحرية تساعد على ارتفاع الإنتاج** :يرى أنصار الحرية أنه لو سادت هذه السياسة بين الدول لساعد ذلك على وصول مشروعاتها الإنتاجية إلى الأهداف المسطرة، فإذا كان الطلب المحلي منخفضاً فإنه في ظل نظام حر للتبادل الدولي ، فالطلب الآتي من الخارج يؤدي إلى إنعاش المشروع وزيادة الإنتاج (رعد حسن،الصرن، (2001)، ص 371).

3.2.2.أدوات سياسة الحرية التجارية

تتحول معظم دول العالم إلى سياسة الحرية التجارية خاصة في ظل الجات سابقاً (المنظمة العالمية للتجارة حالياً) وتنفذ في الكثير منها ما يسمى ببرامج الإصلاح الاقتصادي التي يمثل تحرير التجارة الخارجية فيها أحد الجوانب المحورية، وبالتالي فالأدوات المستخدمة لهذا التحول معاكسة تماماً لأدوات سياسة الحماية التجارية.

وفيما يلي بعض أدوات سياسة الحرية التجارية:

- **التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية:** إن برامج الإصلاح الاقتصادي في الجانب الخاص بتحرير التجارة الخارجية منذ نشأة الجات (1947) وحتى إعلان قيام المنظمة العالمية للتجارة (1995)، اتجهت نحو تخفيض معدلات التعريفية الجمركية المرتفعة فيما يطلق عليه بتحرير التجارة الخارجية من القيود التعريفية، بل أن النظرة الجديدة للرسوم الجمركية ستكون على أنها أداة لتشجيع التجارة الخارجية وليس قيداً عليها، إلا ما تعلق منها بمحاربة سياسة الإغراق.
- **حوافز التصدير:** وهي الأداة المقابلة للأداة الخاصة بإعانات التصدير حيث تحل محل هذه الأخيرة مجموعة من حوافز التصدير التي تعمل على تشجيع الصادرات في ظل سياسة الحرية التجارية، حيث يمكن أن تنطوي على مجموعة من الإعفاءات الضريبية المؤقتة، تحرير واستقرار سعر الصرف، تخفيض وإزالة الرسوم الجمركية على المدخلات المستوردة لزيادة القدرة التنافسية لأسعار الصادرات، خفض تكاليف تمويل الصادرات، إلغاء حصص الصادرات، ضمان الصادرات وإيجاد نظام كفء للتأمين عليها.
- **تحرير التعامل في الصرف الأجنبي** : ويقصد بذلك ترك قيمة العملة الوطنية تتحدد في السوق من خلال التفاعل الحر بين العرض والطلب على الصرف الأجنبي، أي تقويم سعر الصرف بدل الرقابة على الصرف الأجنبي ، ومنه كسر احتكار الدولة لشراء وبيع النقد الأجنبي، كذلك فإن تحرير المعاملات في سوق الصرف يتطلب إلغاء القيود الكمية المباشرة لأن وجودها يتعارض مع وجود سوق حرة للصرف الأجنبي.
- **إزالة القيود الكمية المباشرة:** في ظل سياسة الحرية التجارية، يسعى الكل لإزالة القيود الكمية على التجارة الخارجية وإلغاء نظام الحصص، وتبقى من القيود الكمية المباشرة إجراءات تراخيص الاستيراد ضمن أدوات تنظيم التجارة الخارجية طالما لا يتم استخدامها كوسيلة لتقييد حرية التجارة.
- **التكامل الاقتصادي الدولي:** يعرف التكامل الاقتصادي على أنه: "العملية التي يتم بموجبها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي" (رعد حسن،الصرن، (2001)، ص 377).

3.تحليل تأثير سياسة نظام الحصص ورخص الاستيراد على سياسة التشغيل:

لضبط كمية الصادرات تلجأ الدول إلى وضع قيود تعريفية أو غير تعريفية، حيث تلزم الدول المنظمّة إلى منظمة التجارة العالمية الخضوع إلى قواعدها والتي لاتمنع من حماية الصناعة الوطنية لبعض القطاعات بشرط أن تكون هذه الحماية

نزيهة وشفافة (David Dollar et AartKraa, (1998), p41). من أهم هذه القيود تقييد الاستيراد والمتمثلة أساسا في حصص الاستيراد والتي يمكن أن يكون لها أثر إيجابيا على الصعيدين الوطني والدولي.

1.3. آثار تقييد الواردات:

- **على الصعيد الوطني**: من المتعارف عليه أن التجارة هي مصدر النمو الاقتصادي، والذي بدوره يسمح بخلق مناصب شغل للبلد. ولكن في المقابل، لا يمكن تجاهل حقيقة أن النمو الاقتصادي قد يؤثر سلبا على مستوى التشغيل في البلد. وهو ما حدث حسب تقرير المنظمة العالمية للتجارة لسنة 2011، في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن ارتفاع حجم الاستيراد الناتج عن المبادلات التجارية، كان سببا في ضياع مناصب العمل خلال نهاية القرن العشرين. لهذا فالبرغم من أن التجارة الخارجية لبلد ما تزيد من نسبة الرفاهية وترفع الدخل الوطني إلا أن هذا لا يعكس بالضرورة إلى خلق مناصب عمل للعمال الذين فقدوا مناصب عملهم بسبب الاستيراد.

فعلى سبيل المثال، تحويل الصناعة من بلد لآخر لتعويض الاستيراد، لا يعني بالضرورة محافظة العمال المختصين في ذات الصناعة بمناصب عملهم، لهذا السبب يتوجب على هذا البلد ومن اجل المحافظة على هذه الشريحة، حماية هذه الصناعة عن طريق تقييد الاستيراد مثل حصص الاستيراد.

في هذا السياق، أثبتت بعض التجارب ومنها تلك التي قام بها (Magnusson, Balfour et Shari, 2003, p. 55) حول صناعة النسيج في الدول المتقدمة، والتي نجت بفضل تقييد الاستيراد عن طريق فرض الحصص.

حيث وبناء على تحرير التجارة والعولمة، فقدت معظم الدول حصصا هامة من مناصب الشغل، حيث أصبح عدد كبير من العمال دون المستوى التعليمي المتدني وغير المتخصصين يعانون من فقدان مناصب عملهم، وذلك بسبب توسيع الاستيراد، في حين غلق بعض المصانع في عدة دول.

(Heo et Park 2008, p. 190) واللذان قاما بإحصاء عدد هام من هؤلاء العمال، خلصا إلى ان هذه الطبقات غير محصنة، وتتمثل أساسا كما ذكر سابقا في فئة العمال ذات المستوى التعليمي المتدني، العمال المسنين والذين يشغلون مناصب عمل لمدد طويلة. كما أن هذه الفئات تتضرر أكثر في الدول ذات النظام الاجتماعي الهش مثل الوم أ مقارنة بالدول التي تتمتع بنظام حماية اجتماعية قوي مثل الدول الأوربية.

فقدان مناصب العمل يدفع بهذه الفئات بالهجرة نحو بلدان أخرى بحثا عن عن مناصب عمل تتلاءم وكفاءاتهم وقدراتهم، مما قد ينجم عنه من مشاكل عائلية وشخصية ناتجة عن الهجرة.

- **على الصعيد الدولي**: يسمح نظام الحصص في بعض الدول السائرة في طريق النمو بتنمية صناعاتها بطريقة آمنة. حيث وباتباع نظام الحصص، يمكن للصناعات المحلية من التوسع وزيادة الإنتاج، خاصة في الصناعات التي لا تملك فيها ميزة تنافسية فيما يخص عناصر الإنتاج, فمثلا وبالحديث عن الدول الآسيوية مثل دولتي الفيتناموتايلندا فهي لا تملك يد عاملة رخيصة مقارنة بدولة الصين، كما ان الصناعات المحمية أكثر هي تلك الصناعات التي تشغل عدد كبير من العمال الأقل تخصصا والذين يتقاضون أجورا اقل من الأجر المتوسط الوطني.

فإزالة الحدود والقيود من طرف دولتين تتبادلان فيما بينهما، يمكن أن ينجم عنه تنقل مؤسسات من دولة لأخرى والتي تحوز على يد عاملة رخيصة. إذن، فإزالة القيود على الاستيراد لا يعني دائما مساعدة الدول النامية، بل قد ينجم عنه ضررا يمس افراد المجتمع اقتصاديا.

أما هذا الوضع، فسعي الدول إلى خلق مناصب شغل في الوقت الذي تسعي فيه مؤسساتها إلى تعظيم أرباحها عن طريق تشغيل أقل عدد ممكن من العمال وباقل أجر ممكن، يلعب إجراء فرض القيود الجمركية (حصص الاستيراد) دورا بارزا في التأثير على الاقتصاد الوطني.

فحسب الدراسة التي قام بها (Magnusson, Balfour etShari, 2003, p. 56) أثبت أن عملية رفع القيود الحمائية التجارية للو م أ سنة 2002 عند استيراد ملابس الأطفال، ارتفت صادرات الصين بنسبة 826%، في حين انخفضت صادرات تايلندا واندونيسيا والمكسيك إلى دون 50%. ما نجم عنه فقدان عدد كبير وهام من مناصب الشغل في هاته الدول، إذن ففرض حصص الاستيراد من طرف الو م أ سابقا أعطى للدول المذكورة فرصا ملائمة لحماية أسواقها الوطنية والحفاظ على مناصب الشغل. كما يسمح (قيد الحصص) أيضا برفع أجور العمال وتهيئة شروط عمل تنافسية لهم ما مكن هذه الدول المحافظة على مكانتها في الأسواق الدولية. حيث ان الرفع التام للقيود على المبادلات التجارية جعل عدة دول غير قادرة على مباشرة تحسين معيشة مواطنيها. هذا يمكن من القول أن هناك علاقة بين عملية رفع القيود وتحرير الاستيراد في الدول المتقدمة وبروز بعض عوامل الفقر على المستويين القريب والمتوسط في الدول السائرة في طريق النمو. لتوضيح ذلك يتوجب علينا تبيان أثار حرية التبادل التجاري على سياسة التشغيل.

2.3. آثار قاعدة التبادل الحر:

أثبتت تجارب عدة أن تقييد الاستيراد ينقص من مزايا التبادل التجاري الحر على المستويين الوطني والدولي.

- **على المستوى الوطني:** لعملية تقييد الاستيراد نتيجتين بارزتين هما ارتفاع أسعار المنتجات الوطنية ونقص فعالية المنتجين المحليين.

يرى Caves, Frankel et Jones, 2002, p. 193, p. 239 أن مناصب الشغل الناتجة عن تقييد الاستيراد تكون دائما معتبرة ويمكن الحفاظ عليها وحمايتها. أما في حالة فتح الحدود وزيادة صادرات البلد الناجمة عن انخفاض أسعار المنتجات المحلية يزيد من خلق مناصب الشغل. إذن، ففي حالة تقييد الاستيراد ترتفع أسعار المنتجات المحلية تقل الصادرات مما يؤدي إلى تسريح عدد من العمال وارتفاع معدلات البطالة. فمثلا تقييد استيراد مادة الحديد والصلب في بلد ما يجنب المنتجين المحليين المنافسة وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع أسعارها في السواق المحلية، وهذا ما يؤدي على ارتفاع أسعار السيارات المصنعة في نفس البلد بالتالي إلى انخفاض قيمة الصادرات. هذا ما يؤدي بالمؤسسات المنتجة إلى إعادة النظر في تكاليف صناعاتها والتي عادة ما تؤدي إلى تخفيض اليد العاملة الموظفة في هذه الصناعة، وهذا ما حدث سنة 1984 في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ان تدابير حماية التجارة الخارجية بواسطة فرض حصص الاستيراد للسيارات الواردة من اليابان، ومن أجل الحفاظ على مناصب الشغل أدى إلى ارتفاع أسعارها في الو م أ. والتي، بالإضافة إلى غلاء أسعارها بالنسبة للمستهلكين، أدت إلى انخفاض مبيعات المنتجين الأمريكيين وبالتالي تسريح عدد معتبر من العمال.

على هذا الأساس يرى البعض (Heo et Park, 2008, p190) أن لحرية التجارة مزايا مقارنة بتقييدها (خاصة الاستيراد) حيث أن فقدان مناصب الشغل في قطاع معين تبعا لحرية الاستيراد يكون هامشيا عند الحديث عن السياسة العامة للتشغيل.

كما أن البطالة الناجمة عن تحرير قطاع معين تؤدي إلى زيادة عرض اليد العاملة وهو ما يتيح الفرصة بالنسبة للمؤسسات الناشئة والتي قد تعتبر بالنسبة إليها يد عاملة مؤهلة وذات خبرة.

- **على الصعيد الدولي:**

من المهم أيضا الحديث عن بعض النتائج الإيجابية للتبادل التجاري خارج حدود البلد، والذي يضعف دور تدابير تقييد الواردات. حيث ان الاعتبارات السياسية والاجتماعية أكدت أن لعملية تقييد الواردات دورا سلبيا، وهذه الأخيرة من شأنها التأثير سلبا على المصالح الاجتماعية المشتركة، حيث أن التبادل والتعايش من شأنه خلق والمحافظة على السلم الدولي.

إذ أن استيراد وتصدير منتجات بين دولتين يجعلهما أكثر تماسكا وترابطا بينهما، وليس في صالح أي بلد خلق نزاعات مع متعامل آخر، سيما عند تقييد التبادل التجاري ولو مؤقتا.

وفي نفس السياق، فإن البطالة الناجمة عن فقدان مناصب شغل بسبب توسيع الاستيراد، يؤدي باليد العاملة إلى الهجرة نحو البلد الآخر بهدف تحسين نمط حياتهم. أو بطريقة أخرى مغادرة مؤسسة بأكملها لترابها الوطني وإنشاء مؤسسات في البلد الآخر حيث تتوفر اليد العاملة الرخيصة بسبب تسريحها من مؤسساتها الأم، وهذا ما تشهده الدول النامية حاليا حيث تهاجر اليد العاملة المتواجدة بها إلى الدول المتقدمة او مغادرة بعض المؤسسات للدول المتقدمة نحو البلدان النامية حيث تتوفر اليد العاملة وبتكلفة أقل.

هذا ما أكدته عدة دراسات امبريقية حيث أن حركة اليد العاملة يؤدي على ارتفاع الأجور وتلاشي ظاهرة استغلال الأطفال في الدول النامية من جهة، ومن جهة أخرى انخفاض الأسعار لصالح المستهلكين.كما أن آثار سياسة تقييد الواردات تختلف من بلد لآخر، ففرضها في الدول المتقدمة يكون مقرونا بوضع تدابير احترازية حيث تسعى هذه الدول إلى المحافظة على حد ادنى من المستوى المعيشي للأفراد البطالين. في حين لا يستفيد البطال من أدنى شروط الحياة في الدول النامية ولو حتى التسجيل في الشبكة الاجتماعية المنتهجة من طرف الدولة.

تأثير سياسة نظام الحصص ورخص الاستيراد في الاقتصاد الوطني الجزائري

تبنت الدولة الجزائرية مبادئ حرية الصناعة والتجارة دستوريا في ظل ظروف اقتصادية وسياسية صعبة، تميزت بعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي. حيث كشفت الازمة النفطية العالمية سنة 1986 عن نقائص وثغرات قانونية تتعلق بالسياسة التجارية والاقتصادية واختلال هيكلي يتميز واختلال هيكلي تميز به الاقتصاد الوطني، مما جعل الدولة تتبنى مادئ الديمقراطية سياسيا ونظام اقتصاد السوق اقتصاديا القائم على المنافسة الحرة، تجسد ذلك في صدور عدة قوانين منها القانون 88-01 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية وكذا القانون 89-12 المتعلق بالأسعار. وتم تكريس الاتفتاح التجاري دستوريا بموجب المادة 37 من دستور 1996 والتي بواسطتها تم تحرير قطاع التجارة الخارجية من احتكار الدولة ان تم تجسيد مبدأ حرية الصناعة والتجارة، تلاها بعد ذلك الأمر 03-04 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عملية استيراد البضائع وتصديرها، على أن "تنجز عمليات استيراد المنتوجات وتصديرها بحرية"باستثناء تلك التي تخل بالأمن والنظام العام وبالأخلاق (المادة02 الفقرة 02 من الأمر 03-04 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عملية استيراد البضائع وتصديرها).

غير أن الدولة الجزائرية لجأت إلى نظام الحصص ورخص الاستيراد في نفس الأمر، خروجا عن المبدأ العام لحرية الصناعة والتجارة، بموجب المادة 06 من نفس الأمر. فالمتغيرات الاقتصادية الدولية التي أثرت في ميزان المدفوعات هي التي دفعت

الدولة إلى اللجوء إلى هذه السياسات الحمائية بتطبيق نظام الرخص من اجل التحكم في عملية الاستيراد، وفرض رقابة صارمة على سوق المنتجات المستوردة ونشاط الموردين وتطهير القطاع من المتعاملين الذين لا تتوفر فيهم الشروط القانونية أو الذين لا يحترمون قواعد التجارة الخارجية وكذا المتهربين من الضرائب. حيث كان هدف المشرع تقليص فاتورة الاستيراد التي تكلف خزينة الدولة مبالغ ضخمة سيما المنتجات الغذائية وغير الغذائية، التي تتعلق بالمواد الاستهلاكية، والتي تنتج اغلبها محليا. فبعد الأزمة النفطية لسنة 2014 اضطرت الجزائر إلى ترشيد النفقات تبعها في ذلك تخفيض الواردات من خلال ضبطها كما ونوعا.

تأثير نظام الحصص في الاقتصاد الجزائري:

قبل التطرق إلى عرض بعض الاحصائيات المتعلقة بأثر فرض نظام الحصص ورخص الاستيراد على بنية الميزان التجاري في الجزائر، نوضح من خلال الجدول الموالي أهم الموردين للجزائر مع نسب تغير الواردات بالنسبة لسنتي2019 و 2020.

الجدول رقم 01: أهم الدول المصدرة للجزائر

(Part en %, valeurs en millions U$, Année 2020)				
Principaux Fournisseur	**Valeur**	**Part %**	**parts cumulée (%)**	**évolution (%)**
Chine	5782,35	16,81%	16,81%	-24,46%
France	3646,30	10,60%	27,42%	-14,77%
Italie	2424,79	7,05%	34,47%	-28,89%
Allemagne	2228,59	6,48%	40,95%	-21,34%
Espagne	2139,20	6,22%	47,17%	-26,98%
Turquie	1478,43	4,30%	51,46%	-30,95%
Etats unis	1400,98	4,07%	55,54%	-1,25%
Argentine	1384,04	4,02%	59,56%	-23,64%
Brésil	1336,36	3,89%	63,45%	17,62%
Russie	857,99	2,49%	65,94%	45,98%
Inde	731,88	2,13%	68,07%	-24,45%
Pologne	579,86	1,69%	69,76%	-1,84%
Egypte	559,55	1,63%	71,38%	-4,23%
Arabie saoudite	552,57	1,61%	72,99%	-11,65%
Canada	494,52	1,44%	74,43%	-13,01%
sous Total	25597,41	74,43%		
Reste de nombre (167 pays)	8794,24	25,57%	100,00%	
Total General	34391,65	100,00%		

– المصدر: إحصائيات التجارة الخارجية في الجزائر، www.douane.gov.dz/statistiques

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة واردات الموردين للجزائر تمثل 47.17%، خلال سنة 2020، حيث أن الواردات القادمة من الصين، الممون الأول، عرفت تراجعا بنسبة 24.46%، ما يعادل 16.81%. تبعها في ذلك كل من فرنسا إيطاليا، ألمانيا واسبانيا بحصص قدرها على التوالي 10.60%، 7.05%، 6.48% و6.22%.

بعد ذلك نتطرق إلى عرض إلى بنية واردات بعض المنتجات الجزائرية وتبيان تغيير نسبها خلال نفس الفترة، اي سنتي 2019 و 2020.

الجدول رقم 02: واردات المنتجات الغذائية والحيوانات الحية

(Part en %, classification par groupes, valeurs en millions U$D)						
groupe	**principaux produits**	**Année 2019**		**Année 2020**		**Evolution**
		Valeur	**Part %**	**Valeur**	**Part %**	**(%)**
041	Froment (y compris épeautre) et métal non moulus	1 729,12	23,13%	1641,26	21,82%	-5,08%
022	Lait et crème de lait et produits laitiers du beurre et du fromage	1 099,61	14,71%	1404,57	18,67%	27,73%
044	Mais (a l exception du mais doux) non moulu	871,86	11,66%	907,69	12,07%	4,11%
061	Sucres, méfasses et miel	725,69	9,71%	773,62	10,28%	6,60%
098	Produits et préparations comestibles, n.d.a.	478,02	6,39%	470,93	6,26%	-1,48%
081	Aliments pour animaux (à l' exclusion des céréales non moulues)	561,93	7,52%	367,25	4,88%	-34,64%
057	Fruits, même a coupe (a l exclusion des fruits a coque oléagineux), frais ou séchés	276,44	3,70%	298,76	3,97%	8,07%
054	Légumes et plantes potagères frais, réfrigérés ou congelés ou simplement conserves (y compris légumineuses sèches), racines tubercules et autres végétaux comestibles, n.d.a, frais ou secs	341,10	4,56%	273,8	3,64%	-19,73%
071	Café et succédanés du café	275,87	3,69%	261,9	3,48%	-5,06%
001	Animaux vivants autres qu'animaux de la section 03	275,27	3,68%	222,5	2,96%	-19,17%
	Sous total	6 634,91	88,74%	6622,28	88,03%	-0,19%
	Autres	841,75	11,26%	900,49	11,97%	6,98%
	Total	7 476,66	100,00%	7522,77	100,00%	0,62%

– المصدر: إحصائيات التجارة الخارجية في الجزائر، www.douane.gov.dz/statistiques

تحتل المنتجات الغذائية والحيوانات الحية الموضع الثاني من هيكل الواردات المحققة خلال سنة 2020، بحصة اجمالية قدرها 21.87% من القيمة الاجمالية وبارتفاع خفيف قدره 0.62% مقارنة بسنة 2019. الارتفاع مس أساسا الحليب ومنتجات الحليب بمعدل 27.73%، الفواكه 8.07% السكر والعسل ب 6.61%. أما فيما يخص الانخفاض فقد أغذية الاتعام بمعدل 34.65% والحيوانات الحية بمعدل 19.17%.

الجدول رقم03 : واردات المشروبات والتبغ

(Parts en %, Classification par groupes, valeurs en millions U$D)						
Groupe	**Principaux produits**	**Année 2019**		**Année 2020**		**Evolution**
		Valeur	**Part %**	**Valeur**	**Part %**	**(%)**
122	Tabacs manufacturés (même contenant des succédanés du tabac)	312,19	75,63%	311,05	81,30%	-0,37%
121	Tabacs non manufactures; déchets de tabac	51,05	12,37%	35,37	9,24%	-30,71%
112	Boissons alcooliques	46,37	11,23%	31,07	8,12%	-33,00%
111	Boissons alcooliques, N.D.A.	3,15	0,76%	5,10	1,33%	61,90%
		412,76	100,00%	382,59	100,00%	-7,31%

– المصدر: إحصائيات التجارة الخارجية في الجزائر، www.douane.gov.dz/statistiques

المنتجات المكونة لهذه القسم تحتل المرتبة التاسعة من قائمة المنتجات المستوردة خلال سنة 2020، وذلك ب 1.11% من القيمة الاجمالية للواردات. فهي بذلك سجلت انخفضا قدره 7.31% مقارنة بسنة 2019، أي من 412.76 مليون دولار امريكي إلى 382.60 مليون دولار امريكي. في هذا الصدد، حققت واردات المشروبات الكحولية والتبغ غير المصنع انخفاضا بمعدل 32.99% و 30.71% على التوالي. بالمقابل تسجل واردات المشروبات الكحولية ارتفاعا وحيدا نسبته 61.93%.

الجدول رقم04: واردات المواد الخامة غير قابلة للاكل باستثناء المحروقات

(Parts en %, Classification par groupes, valeurs en millions U$D)

Groupe	Principaux produits	Année 2019		Année 2020		Evolution
		Valeur	Part %	Valeur	Part %	(%)
222	Graines et fruits oléagineux des types utilises pour l extraction des huiles végétales dites soft (à l' exclusion des farines)	131,58	10,29%	442,40	27,50%	236,22%
281	minerais de fer et leurs concernes	320,10	25,03%	420,55	26,14%	31,38%
248	bois simplement ouvres et traverses en bois	374,16	29,26%	331,12	20,58%	-11,50%
273	Pierres, sables et graviers	103,03	8,06%	97,39	6,05%	-5,47%
292	matières végétales brutes, n.d.a.	85,72	6,70%	86,49	5,38%	0,90%
251	Pate a papier et déchets de papiers	74,61	5,84%	66,19	4,11%	-11,29%
278	Autres matières minérales brutes	65,48	5,12%	58,45	3,63%	-10,74%
267	Autres fibres artificielles pour la filature, déchets de fibres artificielles	22,43	1,75%	26,04	1,62%	16,09%
223	Graines et fruits oléagineux, même concasses, des types utilises pour l extraction d autres huiles vegetales fixes (y compris farine de graines ou de fruits oléagineux n.d.a)	17,62	1,38%	16,99	1,06%	-3,58%
232	caoutchouc synthétique; caoutchouc régénéré; déchets; débris et rognures de caoutchouc non durci,,	16,05	1,26%	16,84	1,05%	4,92%
	Sous total	1 210,78	94,69%	1562,46	97,11%	29,05%
	Autres	67,87	5,31%	46,48	2,89%	-31,52%
	Total	1 278,65	100,00%	1608,94	100,00%	25,83%

– المصدر: إحصائيات التجارة الخارجية في الجزائر، www.douane.gov.dz/statistiques

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن واردات المنتجات الخامة غير قابلة للاكل باستثناء المحروقات سجلت ارتفاعا معتبرا نسبته 25.83%، حيث انتقل من 1.28 مليار دولار أمريكي إلى 1.61 مليار دولار. حيث سجلت حصة البذور والفواكه الزيتية ارتفاعا استثنائيا قدره 236.21%، متبوعة بارتفاع محسوس يخص خامات الحديد ومشتقاته نسبته 31.38%، ضف إلى ذلك الالياف الاصطناعية بمعدل قجره 16.14%.

أما عن انخفاض الواردات في هذا القسم فقد مس الخشب ب 11.50%، الورق وعجائن الورق 11.30% ومواد معدنية أخرى خام بمعدل 10.73%.

الجدول رقم 05: واردات المنتجات القابلة للأكل والمعادن، الزيوت والمنتجات المرافقة

(Part en %, classification par groupes, valeurs en millions U$D)

Groupe	Principaux produits	Année 2019		Année 2020		évolution(%)
		Valeur	Part %	Valeur	Part %	
334	moutiers de pétrole ou de minéraux (a l'exclusion des huiles brutes); préparation, n.d.a., qui contiennent en poids 70½ ou plus d huiles de pétrole ou de minéraux bitumineux et dont ces huiles constituent l élément de base, déchet d huile,	966,15	71,04%	540,24	64,28%	-44,08%
335	produits résiduels du pétrole, n.d.a., et matières apparentées	268,35	19,73%	245,48	29,21%	-8,52%
325	cockes er semi cockes (y compris semi cock en poudre) de huile de lignite ou de tourbe, même agglomérés; charbon de cornue	112,42	8,27%	41,72	4,96%	-62,89%
321	mouilles, même pulvérisées mais non agglomérées	9,34	0,69%	7,24	0,86%	-22,48%
	Sous total	1 356,26	99,72%	834,68	99,32%	-38,46%
	Autres	3,79	0,28%	5,74	0,68%	51,45%
	Total	1 360,05	100,00%	840,42	100,00%	-38,21%

– المصدر: إحصائيات التجارة الخارجية في الجزائر، www.douane.gov.dz/statistiques

من خلال الجدول رقم **05** نلاحظ أن واردات الوقود والمعادن بلغت 840.44 مليون دولار خلال سنة 2020، مقابل 1.36 مليار دولار سنة 2019 أي انخفاض نسبته 38.21%. تمثلت اهم المنتجات في هذا القسم زيوت البترول أو المعادن القارة والمنتجات الاخرى للبترول والتي سجلت على التوالي نسبا قدرها 64.28% و29.21%. إجمالا عرفت عملية استيراد هذه المنتجات قدره 62.89%.

الجدول الموالي (رقم 06) يبين أن واردات المنتجات المصنعة غير المواد الاولية شهدت إنخفاضا قدره 25.75% خلال سنة 2020 بقيمة اجمالية قدرها 6.01 مليار دولار، اي ما يعادل 17.47% من القيمة الاجمالية للواردات. بلغت حصة منتجات الانابيب والقنوات وملحقاتها 14.65%، كما مست قيمة الانخفاض نسبة هامة من منتجات هذا القسم تراوحت من 2.11% بالنسبة للمنتجات المنجمية إلى مايقارب 57% بالنسبة للقضبان الحديدية.

الجدول رقم 06 : واردات المنتجات المصنعة المصنفة أساسا حسب المواد الأولية

(Part en %, classification par groupes, valeurs en millions U$D)						
Groupe	**Principaux produits**	**Année 2019**		**Année 2020**		**évolution(%)**
		Valeur	**Part %**	**Valeur**	**Part %**	
679	Tubes, tuyaux et profiles creux et leurs accessoires en fer et en acier	1 342,40	16,59%	880,20	14,65%	-34,43%
641	Papier et carton	578,22	7,15%	505,86	8,42%	-12,51%
625	Pneumatique et caoutchouc, bandes de roulement pour pneumatique, flapis et chambres a air pour roues de toutes nature	364,12	4,50%	325,68	5,42%	-10,56%
699	Ouvrage en métal commun, n.d.a.	408,16	5,04%	323,71	5,39%	-20,69%
676	Barre, tiges en profiles (y compris palplanches)	653,94	8,08%	286,02	4,76%	-56,26%
673	produits laminés plats en fer et en acier non allies, non plaques ni revêtus	384,68	4,75%	274,55	4,57%	-28,63%
684	aluminium	262,03	3,24%	245,70	4,09%	-6,23%
691	constructions et éléments de construction, n.d.a, en fer, acier ou aluminium	371,96	4,60%	230,95	3,84%	-37,91%
653	Tissus en matières synthétique ou artificiels (à l' exclusion de la rubanerie ou des tissus spéciaux)	249,15	3,08%	228,27	3,80%	-8,38%
672	Lingot et autres formes primaires, en fer et en acier ; produits semi finis en fer et en acier	492,25	6,08%	228,11	3,80%	-53,66%
674	Produits lamines plats, produits laminés plats en fer et en acier non allies, plaques ou revêtus	211,27	2,61%	206,81	3,44%	-2,11%
	Sous Total	5 318,18	65,72%	3 735,86	62,17%	-29,75%
	Autres	2 774,41	34,28%	2 272,84	37,83%	-18,08%
	Total	8 092,59	100,00%	6 008,70	100,00%	-25,75%

– **المصدر**: إحصائيات التجارة الخارجية في الجزائر، www.douane.gov.dz/statistiques

غير أن تطبيق نظام الرخص يثير مسألة اخلال الجزائر بأحكام اتفاق الشراكة حيث تنص المادة 17 من الاتفاق على إلغاء القيود الكمية السارية أو التي سيتم إدخالها بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، بينما تسمح المادة 11 من اتفاق الجات بشان التعريفات والتجارة، بلجوء الأطراف للحدودو الكمية في حدود ضيقة رغم منعها عموما إلا في حالات استثنائية تتعلق بحماية ميزان المدفوعات والصناعة المحلية.

الرسم رقم 02: معدل البطالة الاجمالي من 2001 إلى 2019.

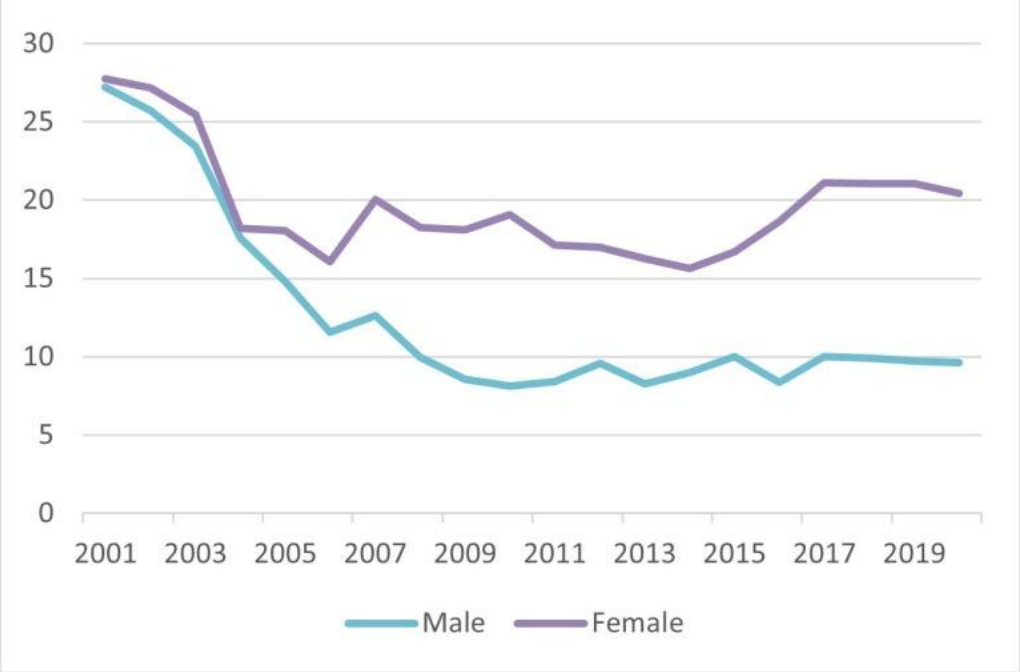

المصدر: بنك المعلومات لمؤشرات التنمية العالمية في البنك الدولي.

من خلال ما سبق نلاحظ أن نسبة البطالة في الجزائر تسجل انخفاظا معتبرا خلال السنوات الأخيرة بفضل السياسات الاقتصادية المنتهجة، ضف إلى ذلك السياسات الاجتماعية والبرامج الوطنية والهيئات المسخرة لذلك، إلا أنها تعاني تفاوتات متعدّدة المستويات، بما فيها تفاوتات جنسانية ومناطقية (بين المدن والأرياف) وتفاوتات في فئات الدخل. فعلى مدى العقد المنصرم، ثبت معدّل البطالة الإجمالي للذكور عند نسبة 10 في المئة ونسبة البطالة للشباب الذكور عند 26 في المئة. أما لدى النساء، ولا سيّما الشابّات، استمرّت البطالة بالازدياد، مع ذلك، حاولت الدولة تحسين إطار الأعمال التنظيمي لصالح النساء لمنحهنّ قدرة وصول أعلى إلى الفرص الاقتصادية. وقد ارتفع حاصل الجزائر في مؤشّر أعمال النساء وقوانينها 17 نقطة على مدى السنوات العشرين الماضية (لكنّه ما زال متأخّراً عن المغرب وتونس المجاورَين). وقد أظهرت البلاد تحسّناً من ناحية توزيع الدخل. فتبعاً لأحدث البيانات المتاحة، تراجع التفاوت في الدخل إلى مستوى أدنى بكثير من مستويات الدول المجاورة. علاوة على ذلك، ما زالت الجزائر تواجه تفاوتات بين المناطق الحضرية والريفية. فمع أن الفجوة من ناحية قدرة الوصول إلى البنى التحتية والمرافق الأساسية تضاءلت مع الوقت، ما زالت بعض التفاوتات الأخرى قائمة، إذ يعاني سكّان الصحراء والسهوب الجزائرية مثلاً معدّلات فقر تفوق المعدّل الوطني بضعفَين أو ثلاثة أضعاف على التوالي.

الخاتمة:

إن لسياسة حصص الاستيراد كتقييد للسياسة التجارية الخارجية آثارا إيجابية وأخرى سلبية، حيث من جهة تسمح بحماية الشغل على الصعيد الوطني على المدى القصير،أما على الصعيد الدولي فتسمح للدول النامية بتحقيق نوع من

الرفاهية. ومن جهة أخرى هنا آثارا سلبية أيضا على المستوى الوطني تتمثل أساسا في انخفاض قيمة الاستهلاك نتيجة لارتفاع الأسعار محليا وبالتالي انخفاض قيمة الصادرات وما ينجر عنه من بطالة على المدى الطويل. كما أن لسياسة تقييد الاستيراد آثارا سياسية على الصعيد الدولي، فهذا التقييد من شأنه المساس بالسلم بين الدول.

على هذا الأساس يمكن القول أن أي قرار تتخذه الدولة لن يعطي نتائجا إيجابية بحتة وبصفة نهائية في مجال حماية الشغل لصالح أفرادها، وذلك عندالحديث عن مدى تأثير حصص الاستيراد كقيد للحرية التجارية على التشغيل وعلى المدى البعيد. وهو عبر عنه (Kletzer, 2001, p. 85) بعبارة أيجاد الوسط الصحيح (Trouver le juste milieu) في دراسته التي قام بها حول التجارة الخارجية في كندا والتي أوضح فيها ضرورة اتخاذ الحيطة عند فرض أي أداة من أدوات السياسة التجارية ودراسة آثارها السلبية، كما أشار أيضا أنه يجب تقييم الآثار السلبية على الصعيد الوطني أولا، لكن في سياق العولمة، دعا أيضا إلى زيادة الوعي والاهتمام بالآثار خارج الحدود من أجل المحافظة على السلم والعلاقات الجيدة في الخارج وضمان الاستقرار السياسي. كما أن تحديد الآثار والأشخاص المختلفين الذين يتأثرون بقرارات الحماية التجارية هي العامل الرئيسي في تحقيق الرفاهية الجماعية وتبرير فرض قيود الاستيراد من أجل حماية الشغل.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

- حمدي عبد العظيم، (2000)، **إقتصاديات التجارة الدولية**، مصر، دار النهضة العربية.
- رعد حسن الصرن، (2001)، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**،سوريا، دار الرضا للنشر.
- زينب حسين عوض الله، (1998)، **الإقتصاد الدولي**، مصر، الدار الجامعية.
- السيد أحمد عبد الخالق، (2004)، **الإقتصاد الدولي والسياسات الإقتصادية الدولية**،مصر، مركز الدراسات السياسية والدولية .
- عادل أحمد حشيش، (2002)، **أساسيات الإقتصاد الدولي**، مصر، الدار الجامعة الجديدة.
- عبد الرحمان يسري أحمد، (2001)،**الاقتصاديات الدولية**، مصر، الدار الجامعية.
- مصطفى رشدي شيحة، (1998)، **المعاملات الاقتصاديات الدولية**، مصر، دار الجامعة الجديدة للنشر.
- السيد محمد أحمد السريتي، أحمد فتحي خليل الخضراوي، (2017)، **الاقتصاد الدولي**، المملكة العربية السعودية، المكتبة المكية، و مصر، دار فاروس العلمية.
- **آفاق الاقتصاد العالمي**، (2020)، الطبعة العربية ، صندوق النقد الدولي.

المراجع الأجنبية

- Hubert Escaith, (2010), Mondialisation des chaines productives industrielles et mesure du commerce en valeur ajoutée, ***Organisation mondiale du commerce***.
- Jean-SebastienMarchand (2010), restreindre les importations pour protéger l'emploi au canada **:**est-ce justifiable et pourquoi ? Coorganisée avec les hautes études internationales (HEI) de l'***université Lavaet l'école nationale d'administration publique ENAP***, canada.
- Paul krugman, mauriczobstfeld et mark melitz, (2018), economie

international. 11eme editon, ***éditions Pearson***. France.

- Washingtond.c, (2005). World development indicators, ***Rapport banque mondiale***.s
- ***Les politiques commerciales et tarifaires et le développement durable,*** (2019), OMC.
- Youcef BAZIZI, ***Les indices de valeurs unitaires du commerce extérieur de marchandises 1er semestre 2020***, (2020), Direction Technique chargée de la comptabilité nationale, http://www.ons.dz
- ***Commerce international et développement,*** (juillet 2020), CNUCED, Nations Unies.
- www.douane.gov.dz/statistiques